

تطوير منهجية تدقيق داخلي للنشاط المصرفي
من أجل تعزيز متطلبات الحوكمة
دراسة تطبيقية في مصارف عراقية خاصة

الدكتورة سُهَاد صَبِيح الصَفَّار
الكلية التقنية الإدارية

الملخص

يُعد التدقيق الداخلي ركيزة مهمة في أية حوكمة جيدة فضلاً عن أنه يحظى باهتمام متزايد لجعله إلزامياً لأغراض إدراج الشركات في أسواق الأوراق المالية، بحيث يكون جزءاً متكاملاً من دور الرقابة الداخلية في مجال الحوكمة على الإبلاغ المالي.

يهدف البحث إلى بيان أهمية التدقيق الداخلي باعتباره أحد الأدوات الأساسية التي تستند إليها حوكمة الوحدات الاقتصادية من منطلق فصل الإدارة عن الملكية، إذ يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقويم الأنشطة التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة المعالجات. فضلاً عن تصميم منهج وتطبيقه في المقارنة ما بين أداء الفروع في المصارف من أجل تقويم أدائها. يستند البحث إلى فرضية مفادها: يُعد التدقيق الداخلي أحد المقومات الأساسية في حوكمة الشركات، مما يستلزم تطوير ورفع كفاءة مستوى أداءه المهني، وبما يوافر دعماً قوياً لأطراف رئيسة معنية بالحوكمة متمثلة بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمدقق الخارجي.

توصل البحث إلى مجموعة إستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي: (1) إتساع نشاط التدقيق الداخلي ليشمل تقويم وتحسين إدارة الخطر، والرقابة والحوكمة، مما جعل نطاق مهام التدقيق الداخلي يمتد ليشمل الخدمات الاستشارية إلى جانب خدمات التأكيد. (2) إمكانية تقويم أداء المصارف عن طريق وضع تقديرات من قبل المدقق الداخلي بإستعمال مصفوفة تقدير الأخطاء المرتكبة. (3) يستلزم تعزيز فعالية متطلبات حوكمة المصرف توافر نظام كفء للتقارير يضمن توصيل نتائج التقويم المتحققة من قبل التدقيق الداخلي إلى أطراف حوكمة أنشطة المصرف.

Abstract

Internal audit is considered an important key stone in any good governance; it gains an increasing attention to be mandatory for corporations listed in stock markets, this has made internal audit an integral part of internal control role in governance of financial reporting.

This paper aims at showing the importance of internal audit as one of the basic tools relied on by economic entities governance, from the point of view of, separation of management from ownership. Internal audit helps to check and evaluate operational activities, internal control systems, and validity of processing. An additional aim is to design and apply an approach that compares banks' branches to evaluate its performance.

The paper is based on a hypothesis which claims that: Internal audit is one of the basic components of corporate governance; this necessitates the development of its professional level performance to provide strong support to key entities involved in governance represented by board of directors, audit committee, and external auditor.

The paper reached at a number of conclusions, the most important of which are: (1) The internal audit has made the scope of its tasks expand to include evaluation and enhancing risk management, control and governance, this expansion caused an extension of internal audit tasks to include consultation, as well as assurance services. (2) Performance evaluation for banks is possible throughout setting assessments by internal auditor uses errors assessment matrix. (3) Enhancing bank governance fulfillments requires an efficient system of reports, that ensures communicating

evaluation outcomes accomplished by internal auditing to members involved in bank activities governance.

1. المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغيرات عديدة تمثلت أساساً بالعولمة، والتطورات الاقتصادية، والمعلوماتية فضلاً عن الانهيارات المالية والاقتصادية لكبريات الشركات في العالم، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي كأداة رقابة تعزز من قدرة الوحدة الاقتصادية على مواكبة الخطى المتسارعة والمتغيرات المعاصرة. كما أصبحت الحاجة ملحة إلى دعم حوكمة الشركات التي تعتمد على التدقيق الداخلي باعتباره أحد آلياتها المحورية لتطبيق الحوكمة.

يستعرض البحث ابتداءً المنهجية المتبعة في إعداده، يليها مدخل نظري عن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي، والعلاقة ما بين التدقيق الداخلي وأطراف حوكمة الشركات ثم يُعزز هذا العرض بتحليل تطبيقي للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، يلي ذلك إدراج لأهم ما تم التوصل إليه من إستنتاجات وتوصيات.

2. منهجية البحث

يعرض هذا القسم من البحث المنهجية المعتمدة في إعداده وعلى النحو الآتي:

2-1: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن ضعف الإهتمام والإلمام بدور التدقيق الداخلي في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، يؤدي إلى قصور في إنجاز مهام ومتطلبات الحوكمة ويمكن تحديد أهم التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها بالآتي: ما هو دور التدقيق الداخلي في تحقيق متطلبات الأطراف المعنية بالحوكمة؟ ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- هل يمكن تحديد مجموعة إجراءات يتعين على التدقيق الداخلي تنفيذها لتعزيز أنشطة مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات؟
- 2- ماهي الوسائل التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يسهم بواسطتها في تعزيز أنشطة لجنة التدقيق في إطار حوكمة الشركات؟
- 3- كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يعزز مهمة المدقق الخارجي في إطار الحوكمة؟

2-2: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات في الوقت الحاضر وأهمية التدقيق الداخلي باعتباره أحد الأدوات الأساسية التي تركز عليها حوكمة الشركات من منطلق فصل الإدارة عن الملكية، إذ يساعد التدقيق الداخلي في فحص و تقويم الأنشطة التشغيلية ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة المعالجات.

2-3: أهداف البحث

تستدعي التساؤلات والمشكلات المذكورة آنفاً البحث عن أساليب وأدوات للإجابة عنها وحلها، وفي ضوء ذلك يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان دور التدقيق الداخلي في ترسيخ تطبيق الحوكمة بشكل فاعل في المصارف العراقية وبما يعزز ويضمن إطار عمل عام للحوكمة ويوفر معاملة منصفة لأصحاب المصلحة.
2. تطوير منهج يساعد في توفير معلومات مناسبة دقيقة حول أداء أنشطة أساسية ذات علاقة بالمصرف وتعد ضمن مسؤولية مجلس الإدارة تجاه المصرف ومساهميهِ. فضلاً عن مساهمة المنهج في ترسيخ مبدأ المساءلة عن طريق التحقق من المحافظة على القيم ومراقبة تحقيق الأهداف.

2-4 فرضية البحث

يستند البحث في تقديم وعرض مفاهيمه الى فرضية مفادها: "يُعدّ التدقيق الداخلي أحد المقومات الأساسية في حوكمة الشركات مما يستلزم تطوير ورفع كفاءة مستوى أداءه المهني، وبما يوافر دعماً قوياً لأطراف رئيسة معنية بالحوكمة متمثلة بمجلس الادارة، ولجنة التدقيق، والمصدق الخارجي."

3. مقدمة تعريفية عن التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات

عرّف معهد المدققين الداخليين الحوكمة على انها " مزيج من عمليات معالجة وبنى هيكلية تنفذ من قبل المجلس لكي يتم اعلام، وتوجيه وادارة ومتابعة أنشطة الوحدة الاقتصادية باتجاه تحقيق اهدافها. (Cattrysse:2005: 32) كما نشر معهد المدققين الداخليين (IIA) في العام 1999 تعريفاً للتدقيق الداخلي يُفيد بانه "نشاط محايد موضوعي استشاري مستقل ومُطمئن، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات تشغيلية للوحدة الاقتصادية، إنه يساعد تلك الوحدة في تحقيق أهدافها بالتعويل على مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعلية إجراءات الادارة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة والحوكمة" (Silva:2007:118 & Ridley). بتاريخ لاحق في العام 2014 أدخل معهد المدققين الداخليين إضافة على التعريف من خلال بيان مؤداه أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يقوم ويساهم في تحسين ادارة الخطر، والرقابة والحوكمة، بهذا أقرّ المعهد بوجود دور تأكيدي واستشاري للتدقيق الداخلي في مجال الحوكمة (Ginaet.al: 6: 2014). : قدّم هذا التعريف والإضافات التي أدخلت عليه مجموعة من المفاهيم وكالاتي (Boynton.et.al.:2001:890):

- 1- الحياد والموضوعية والاستقلالية. يبين هذا بوضوح تعزيز قيمة حكم المدقق الداخلي عندما يكون حرّاً غير متحيز. وتعني الاستقلالية عند إصدار حكم موضوعي، عدم تكليف المدقق الداخلي بأية مسؤولية إدارية عن الموضوع محل التدقيق، فضلاً عن امتلاكه حرية اختيار أية معاملة من أجل تدقيقها، مع تمتعه بقدرة الوصول لأية معلومة ضرورية لإصدار حكم مبني على معلومات وافية. ولكن على صعيد التطبيق العملي فإن ضمان توافر استقلالية للمدقق الداخلي يجسد عادة صعوبة حقيقية بالنسبة لمشكلات الحوكمة (Diamond:2002: 8).
- 2- المدخل المنظم. يعني إتباع المدقق الداخلي معايير مهنية تستعمل كمرشد لعملية التدقيق الداخلي.
- 3- مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها. تعني أن يكون التدقيق الداخلي موجوداً لمساعدة الوحدة ككل ويُوجّه بناءً على اهداف الوحدة. ويضيف عملاً للمدققين قيمة للوحدة من خلال التركيز على تحسين العمليات التشغيلية

وفاعلية إدارة الخطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة، ومن أمثلة ذلك يمكن ذكر، تقويم الاداء، والإمتثال، وأمن النظم.

4- إتساع نطاق التدقيق الداخلي. هناك من يرى أن التعريف قد وسع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل الخدمات الاستشارية الى جانب خدمات التأكيد التي تعمل على توفير تقويم مستقل لإدارة الخطر والتقدير والفحص، من امثلة ذلك إدارة وتقويم المخاطر ودعم نظام حوكمة الشركات، فيما يتعلق بخدمات التأكيد بالوحدة الاقتصادية، توجد مستويات عديدة تحتاج اليها وكالاتي (Rittenberg.et.al.:2008:758):

أ- تهتم الإدارة بكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية، والرقابات، والإمتثال لسياسات الوحدة الاقتصادية، والعقود، والقوانين والتشريعات الحكومية.

ب- بالنسبة الى لجنة التدقيق فإنها تطلب تأكيدات حول مواجهة المخاطر بصورة مناسبة، وإن الرقابات تعمل بفاعلية، وتواجد عمليات المعالجة في موقعها المناسب بما يحقق اهداف الابلاغ المالي.

ج -بالنسبة الى الادارة التشغيلية فإنها تطلب تحليلاً موضوعياً للمخاطر والرقابات ذات الصلة بأنشطتها.

5- يظهر التعريف بأن دور التدقيق الداخلي قد تحول جذرياً من تأكيد الامتثال وحماية الموجودات الى تأكيد القيمة المضافة والخدمات الاستشارية من خلال دورها لمتابعة وتقويم وتحسين إدارة الخطر، والرقابة، والحوكمة والتي تعد حاسمة بالنسبة الى المحافظة على وتحسين قيمة اصحاب المصلحة.(Gina et al.:2014: 67-68):

4. مدخل مفاهيمي عن التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات

يُعد التدقيق الداخلي جزءاً من حوكمة جيدة وهو في طريقه لأن يصبح بدرجة متزايدة إلزامياً لأغراض الإدراج في سوق الأوراق المالية، بحيث يكون جزءاً متكاملاً في الوحدات الاقتصادية حول دور الرقابة الداخلية في مجال الحوكمة على الإبلاغ المالي. إذ لا يمكن للتدقيق الداخلي الاكتفاء بالإبلاغ المجرد عن المشكلات المكتشفة وإنما يجب أن يكون مؤهلاً لتقديم النصح حول التحسينات الضرورية، مع المحافظة أثناء إنجاز كل ذلك، على موضوعية واضحة تضفي الثقة على العمل التدقيقي، وما يرتبط به من توصيات (Rittenberg, et al.:2008:757).

ولضمان تنفيذ هذه المهام في منظومة الحوكمة لأبد من توافر تنظيم اداري متكامل يمتاز بالمهنية مُكوّن من مجلس إدارة ومدققين داخليين فضلاً عن الإستعانة بخدمات المدققين الخارجيين (شحاته:2014: 254).

تعزيزت أهمية التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات بشكل متزامن مع المتطلبات التي فرضها قانون Sarbanes Oxley (SOX) على الوحدات الاقتصادية عام 2002، في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من عدم تحديد القانون دوراً للتدقيق الداخلي في حوكمة الشركات بشكل مباشر، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة التدقيق، والمدقق الخارجي، والإدارة تقتضي بالضرورة توسيع دور التدقيق الداخلي باعتباره احد الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة (Moeller: 2005: 28).

كما أشار معيار التدقيق الدولي 2110 الخاص بالتدقيق الداخلي إلى أن مسؤولية هذا الأخير عن حوكمة الشركات تكون من خلال مساهمة أنشطته بتطوير عمليات الحوكمة عن طريق التقويم والتحسين، فضلاً عن تقديم اقتراحات وتوصيات تساهم في تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في الوحدة الاقتصادية.

2- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى الوحدة الاقتصادية ككل .

3-إبلاغ الجهات المعنية عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة.

4- تنسيق الأنشطة وضمان وصول المعلومات الى أطراف الحوكمة والتي تتمثل بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق، والتدقيق الخارجي والهيئة العامة.

ويُضيف معيار التدقيق الدولي 610 ضمن الفقرة 3أ، بأن من أهداف التدقيق الداخلي تقويم عملية الحوكمة فيما يخص الأخلاق والقيم وإدارة الأداء والمساءلة (الاتحاد الدولي للمحاسبين: 2010:629).

5. علاقة وظيفة التدقيق الداخلي مع أطراف حوكمة الشركات

يتطلب ضمان جدوى حوكمة الشركات لكافة الأطراف أصحاب المصلحة بالوحدة، تكامل التدقيق الداخلي مع الأطراف المسؤولة عن الحوكمة والمتضمنة مجلس الادارة، ولجنة التدقيق، والتدقيق الخارجي (et al.:2008:37). يبين الشكل (1) تدفق تقارير التدقيق الداخلي لتلبية متطلبات الاطراف المذكورة. اذ وكما يظهر الشكل، فان التدقيق الداخلي يعمل على مراقبة التزام اقسام الوحدة الاقتصادية بالسياسات والاجراءات المحددة ويقدم تقاريره التي تكون بنسخ عديدة إلى هذه الاطراف التي تستند الى مخرجات هذه التقارير عند إتخاذها للقرارات المكلفة بها.

يمكن بيان دور التدقيق الداخلي بالنسبة لكل طرف من اطراف الحوكمة كالآتي:

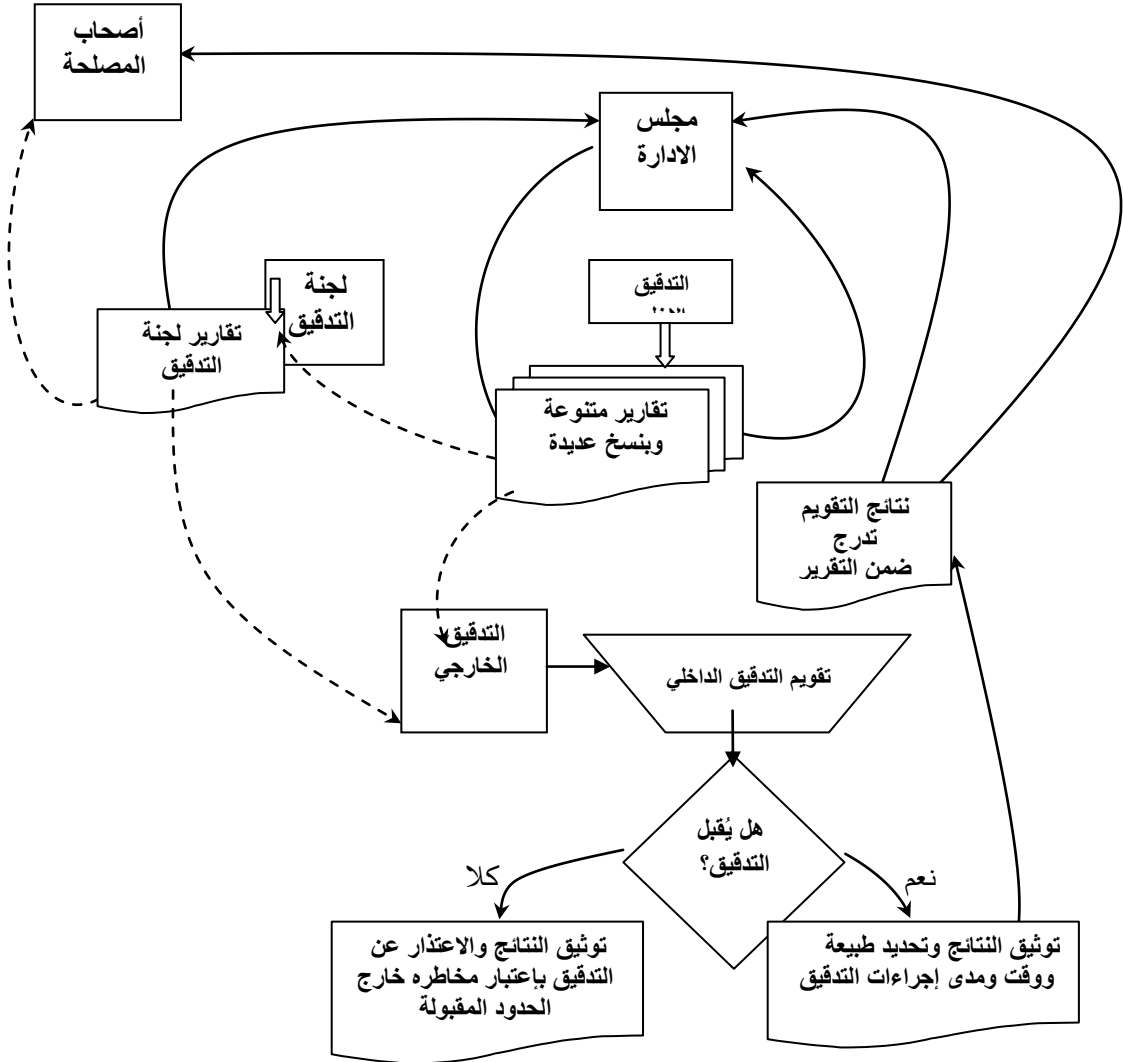
5-1 علاقة مجلس الإدارة مع التدقيق الداخلي

يُعد مجلس الإدارة على وفق مبادئ الحوكمة مسؤولاً عن تحقيق اهداف الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية. إذ يمثل التدقيق الداخلي جهة رقابية مكلفة من قبل كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمتابعة تنفيذ المهام المحددة وفق الخطط الموضوعة، وذلك من خلال ادائه

للأنشطة التوكيدية والاستشارية الموجهة نحو عمليات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر (Radu: 2012 : 116). والتحقق من كونها تعمل بفاعلية، فضلاً عن تقديمه النصائح الى

الادارة، والمساعدة على ادخال التحسينات المطلوبة على عمليات اداء الأنشطة. مما يجعل التدقيق الداخلي احد الادوات المهمة لتنفيذ عمليات فحص مستقلة وأحد آليات مراقبة الاداء التي يعول عليها كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية (Karagiorgos et al: 2010: 16).

شكل (1) تدفق تقارير التدقيق الداخلي لأطراف الحوكمة



المصدر: إعداد الباحثة.

يمكن القول ان العلاقة بين التدقيق الداخلي من جهة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، عبارة عن علاقة ذات تأثير مزدوج إذ كلما عمل مجلس الإدارة على توفير بيئة مناسبة لعملائه للتدقيق الداخلي، كلما تمكن هذا الأخير من تعزيز علاقته بأطراف الحوكمة.

وقد عزز هذه المتطلبات قانون SOX، إذ ألزم القسم 302 منه، الإدارة بالتحقق من فاعلية آليات الرقابة وإجراءات الإفصاح في التقارير الدورية: Messier et. al. (2008:750). وألزم القسم 404 من نفس القانون، الإدارة بتوثيق التقييم، والابلاغ عن فاعلية الرقابة الداخلية في التقارير المالية (Hayes 2008: 614 et. al.). ويلزم القانون

ايضا جميع الوحدات الاقتصادية القائمة بالابلاغ، تضمنين تقاريرها السنوية تقريراً عن الادارة حول الرقابة الداخلية على الابلاغ المالي (Lander : 2004: 15).

وقد أكد معيار التدقيق الداخلي الدولي 2110 على ضرورة قيام التدقيق الداخلي بتطوير خطة قائمة على مراعاة المخاطر، واضعاً في اعتباره إطار إدارة المخاطر بالوحدة ، بما في ذلك تطبيق مستويات استعداد الوحدة لتقبل المخاطر وفقاً لما تحدده الإدارة العليا بالنسبة لمختلف الأنشطة. وقد أشار نفس المعيار الى ضرورة قيام التدقيق الداخلي بتحديد ومراعاة توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والجهات المعنية الأخرى بالنسبة لأراء التدقيق الداخلي واستنتاجاته الأخرى فضلاً عن إبلاغهما عن غرض وسلطة ومسؤولية وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً للخطة الموضوعية له. ويجب أن يشمل ذلك الإبلاغ على الاحتمالات الهامة للتعرض للمخاطر والقضايا المتعلقة بالرقابة والحوكمة ومخاطر الاحتيال.

5-2 علاقة لجنة التدقيق مع التدقيق الداخلي

يضمن توافر إطار متكامل للمعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، بث الثقة فيها ويتوقف تحقيق ذلك على درجة التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي وعلى مدى الانسجام والتوافق مع لجنة التدقيق (Messier et. al.: 2008: 612). يستلزم ذلك توافر البيئة الملائمة لأداء أنشطة التدقيق الداخلي المرتبطة بالحوكمة (تشتمل هذه الأنشطة على تقدير المخاطر، وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية، وتعزيز العلاقة بين أطراف حوكمة الشركات).

يُعنى التدقيق الداخلي بتوفير آلية رقابية للجنة التدقيق من خلال رفع تقاريره إليها، إذ تُعد لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية السنوية المعدة من قبل الإدارة (Romney &Steinbart:2006:200). وقد ألزم القسم 301 من قانون SOX لجنة التدقيق بوضع برنامج حماية المُخبر Whistleblower حول المشكلات المحاسبية والمالية المحتملة بينما ألزمها القسم 406 بالإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية (Sarbanes Oxley: 2002: Sections 301-406).

وقد أشار معيار التدقيق الداخلي الدولي 2110 إلى ضرورة تقويم التدقيق الداخلي مدى كفاية وفاعلية الاجراءات الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات بالنسبة للآتي :

- 1- موثوقية وسلامة المعلومات المالية و التشغيلية.
- 2- فاعلية وكفاءة العمليات والبرامج بالوحدة الاقتصادية.
- 3- حماية الأصول.
- 4- التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والاجراءات والعقود.

5-3 علاقة التدقيق الداخلي مع التدقيق الخارجي

يوجد إجماع شبه تام مابين الهيئات المهنية حول ضرورة التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين وبما يساعد في توفير تغطية تدقيقية شاملة اكثر كفاءة وفاعلية(Morrill&2003: 490). على سبيل المثال، يعتقد البعض بوجود عمل مدراء التدقيق بنشاط اوسع مع المدققين الخارجيين لتعزيز درجة اعتمادهم على المدققين الداخليين كواحدة من طرائق تنمية استراتيجية تكفل استدامة التعاون المشترك (Engle:1999: 26).

يتطلب هذا التعاون مستوى من التنسيق ما بين التدقيق الداخلي والخارجي وبما يؤدي الى تقليل ازدواجية الاعمال والتكرار بالجهود (Morrell: 2003: 491). يشير البعض الى ان الاعتماد على التدقيق الداخلي يمكن ان يقلل من فعالية التدقيق الخارجي اذا ما كانت جودة اداء التدقيق الداخلي موضع تساؤل او شك (Burnaby & Klein: 2000: 19).

ونظرا لازدياد متطلبات الحوكمة، فان أهمية التدقيق الداخلي قد تعززت سيما مع زيادة تعويل التدقيق الخارجي على التدقيق الداخلي لتلبية متطلبات هذه الحوكمة مما جعل العلاقة بين التدقيقين (الداخلي والخارجي) اكثر تكاملا. وقد اوضح ذلك معيار التدقيق الامريكي 65 عبر تركيزه على الفقرات التي ياخذها المدقق الخارجي في الحسبان عند تكليفه بمهام تدقيق وحدة اقتصادية ما، وذلك من خلال انجازه المهام التدقيقية الاتية (AICPA: 1987: Para 9):

1. الحصول على فهم كاف للتدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية.

2. تقييم كفاءة وموضوعية المدققين الداخليين.

3. دراسة طبيعة تأثير عمل المدققين الداخليين على عملية التدقيق الخارجي.

4. اختبار فعالية عمل المدققين الداخليين.

كما أشار نفس المعيار الى تأثير عمال المدققين الداخليين على عملية التدقيق الخارجي من حيث تحديد طبيعة ووقت ومدى اجراءات التدقيق الخارجي.

وقد ألزم قانون SOX بموجب الفقرة 404، المدقق الخارجي بتقويم وإبداء الرأي بشأن الإجراءات التي تتبعها الإدارة في وضعو تقويم الرقابة الداخلية (Sarbanes Oxley: 2002: 789). بإعتبار التدقيق الداخلي أحد الاطراف المسؤولة عن تقويم ومتابعة تنفيذ الرقابة الداخلية، ويأخذ المدقق الخارجي في الحسبان فاعلية التدقيق الداخلي في مجالي المتابعة والتقويم، وتحديد مقدار الاختبارات المطلوب تنفيذها من قبله (موسكوفوسيمكن: 2002: 308). وأشار معيار التدقيق الدولي 610 الى أهمية تحديد إمكانية الإفادة من عمل المدقق الداخلي، ومدى ملاءمة اعمال التدقيق الداخلي مع اهداف التدقيق الخارجي (الاتحاد الدولي للمحاسبين: 2010: 627).

يتعين على المدقق الخارجي بعد ذلك ان يفصح في تقريره عن رأيه حول تقدير الادارة لفاعلية الرقابة الداخلية على الابلاغ المالي. وان يبين في تقريره ما إذا كان ينصح ادارة الوحدة الاقتصادية بتطوير او الابقاء على مستوى تقدير الادارة لفاعلية الرقابة الداخلية. يجب ان يتضمن التقرير الفقرات الاتية (Lander : 2004: 15 – 17):

1- بيان بأن الادارة تعد مسؤولة عن انشاء وإدامة رقابة داخلية كافية على الابلاغ المالي.

2- بيان يحدد الاطار الذي استعملته الادارة لتنفيذ تقويم فاعلية الرقابة الداخلية على الابلاغ المالي

3- تقدير الادارة لفاعلية الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية على الابلاغ المالي كما في نهاية احدث سنة مالية للوحدة. يجب ان يفصح هذا التقدير عن اية "جوانب قصور مادية" في الرقابة الداخلية على الابلاغ المالي، تم تمييزها من قبل الادارة.

في ضوء المتطلبات سابقة الذكر يلاحظ توسع دور التدقيق الداخلي في نطاقه ومدياته لدعم الوحدات الاقتصادية من اجل مقابلة هذه المتطلبات الإلزامية.

6. تحليل وعرض تطبيقي عن جوانب من وظائف التدقيق الداخلي إنجاز مهام الحوكمة في عينة من فروع أحد المصارف العراقية الخاصة

لغرض وضع مفاهيم البحث موضع التطبيق العملي إطلعت الباحثة على ما إستطاعت الحصول عليه من سياسات وإجراءات أنشطة التدقيق الداخلي لمجموعة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بالآتي: المصرف التجاري العراقي، مصرف دار السلام، مصرف الشرق الأوسط للإستثمار، مصرف الخليج، مصرف بغداد. في ضوء الإطلاع الميداني ومراجعة المصادر العلمية حول الموضوع لمعرفة ما هو غير مطبق من تلك السياسات والإجراءات، حددت الباحثة منهجاً للتدقيق الداخلي لفروع المصارف. قامت الباحثة بتطبيق منهج تدقيق الفروع على فرعين لأحد المصارف. لن يتم ذكر هذا المصرف ولا فروعِهِ حفاظاً على سرية البيانات وأمن الفروع سيما وأنها متعلقة بأخطاء ونقاط ضعف، وسوف تتم الإشارة إليهما على أنهما الفرع الأول والفرع الثاني. تقسم فقرات متطلبات تدقيق الفرع إلى 10 فقرات، وهي مبينة في جدول (1).

جدول (1) فقرات الأنشطة لإنجاز متطلبات التدقيق الداخلي

فقرات الأنشطة
اولاً: تدقيق الخزنية
ثانياً : المقاصة بانواعها
ثالثاً: اصدار انواع الصكوك وطلب دفتر الصكوك
رابعاً: الموجودات الثابتة
خامساً: الامن
سادساً: مراجعة ملفات الزبون
سابعاً: الايرادات والمصروفات
ثامناً: الحوالات الخارجية الواردة
تاسعاً: الحوالات الخارجية الصادرة
عاشراً : الحوالات الداخلية (الورادة والصادرة)*

* الحوالات الداخلية سيما الصادرة قليلة.

عند تدقيق الفرع تتبع مجموعة خطوات ضمن نطاق فقرات المتطلبات المحددة في جدول (1) السابق. تمثل هذه خطوات نظامية (قياسية) وُجد بعضها مُطبقاً في المصارف الخمس مجتمع البحث والبعض الآخر غير مُطبق. يمثل عدم تطبيق المتطلب خطأ يُصنف من قبل الباحثة عند أحد ثلاث مستويات في ضوء حجم تأثير الخطأ بالنسبة للمعاملات المصرفية وإنتهاكه للتعليمات والسياسات والإجراءات كما يعتمد تحديد مداه أيضاً على تقدير المدقق المبني على خبرته. يُعطى الخطأ تدرجاً رقمياً حسب مستوى التصنيف. يبين جدول (2) تصنيفات الأخطاء والدرجات المقابلة لها.

جدول (2) التدرج الرقمي لمستويات الخطأ

ت	تصنيف الخطأ	مدى الدرجة
1	صغير	3 – 1
2	متوسط	6 – 4
3	كبير	10 – 7

في ضوء زيارات الباحثة الميدانية إلى الفرعين، فضلاً عن الإطّلاع على تقارير التدقيق الداخلي في المصرف عينة البحث، صنفت الباحثة أخطاء الفرعين ووضعت لها تدرجات رقمية لتقييمهما وهي مبينة في جدول (1- م) [أنظر ملحق البحث]. يظهر الجدول فقرات متطلبات تدقيق الفرعين عيّنة البحث ومدى توفر هذه المتطلبات في الفرعين مع وضع ملاحظات وتحسينات مقترحة حول الأخطاء، فضلاً عن بيان أطراف الحوكمة المستفيدة من تقارير التقييم. يعني الرمز (√) أن المتطلب مطبق، بينما يعني الرمز (×) أن المتطلب غير مطبق وتُعطى الدرجة حسب تصنيف الخطأ.

يتضمن الجدول (3) وصفا للمتطلب مجال التدقيق، فضلاً عن تصنيف خطأ عدم توافر المتطلب. وقد بينت الفقرة الاولى المتمثلة بتدقيق الخزينة على سبيل التوضيح، ان التقييمات الكلية للأخطاء في حال عدم توافر المتطلب بالكامل (أي الحد الأقصى للأخطاء)، سبع تقييمات كبير، وأربع تقييمات متوسط، وبمجموع كلي أربع وتسعون درجة $[(6 \times 4) + (10 \times 7)]$. اما عن اسلوب استخراج الدرجات فقد تم ضرب التقييم الكبير في 10 درجات وهي الحد الأقصى، ويمكن للمدقق الداخلي ان يضرب الخطأ بدرجة تتراوح بين (7-10) وبحسب تقديره لحجم الخطأ وفي ضوء الخبرة المتراكمة حول تأثير الخطأ. والامر نفسه يسري على التقييم المتوسط إذ ضرب في 6 درجات وهو الحد الأقصى للتقييم المتوسط، ويمكن للمدقق الداخلي ان يضرب الخطأ بدرجة تتراوح بين (4-6) وبحسب تقديره لحجم الخطأ وفي ضوء الخبرة المتراكمة حول تأثير الخطأ. أما بالنسبة للتقييم الصغير فيضرب في 3 درجات وهو الحد الأقصى، ويمكن للمدقق الداخلي ان يضرب الخطأ بدرجة تتراوح بين (1-3) وبحسب تقديره لحجم الخطأ وفي ضوء الخبرة المتراكمة حول تأثير الخطأ.

كان تقييم الأخطاء المرتكبة لفقرة تدقيق الخزينة في الفرع الاول درجة 38، إذ تتضمن اثنان بتقييم كبير وثلاث بتقييم متوسط $[(6 \times 3) + (10 \times 2)]$. اما أخطاء نفس الفقرة في الفرع الثاني فكان تقييم الأخطاء المرتكبة درجة 44، إذ تتضمن خطئين بتقييم كبير، وأربع بتقييم متوسط $[(6 \times 4) + (10 \times 3)]$. تُطبق نفس طريقة الإحتساب على تقييمات الفقرات الأخرى للفرعين عينة البحث.

جدول (3)تقويم الفروع عينة البحث

الفرع الثاني				الفرع الأول				إجمالي درجات المتطلب	فقرات المتطلبات
مستوى التقويم الكلي	مجموع الخطأ الصغير	مجموع الخطأ المتوسط	مجموع الخطأ الكبير	مستوى التقويم الكلي	مجموع الخطأ الصغير	مجموع الخطأ المتوسط	مجموع الخطأ الكبير		
44	-	4	2	38	-	3	2	94	اولا: تدقيق الخزينة
26	-	1	2	16	-	1	1	66	ثانيا : المقاصة بانواعها
30	-	-	3	30	-	-	3	66	ثالث: اصدار انواع الصكوك وطلب دفتر الصكوك
6	-	1	-	3	1	-	-	15	رابعا: الموجودات الثابتة
16	-	1	1	6	-	1	-	52	خامسا: الامن
20	-	-	2	10	-	-	1	29	سادسا: مراجعة ملفات الزبون
20	-	-	2	26	-	1	2	38	سابعا: الايرادات والمصروفات
10	-	-	1	10	-	-	1	36	ثامنا: الحوالات الخارجية الواردة
12	-	2	-	6	-	1	-	42	تاسعا: الحوالات الخارجية الصادرة
10	-	-	1	6	-	1	-	28	عاشرا : الحوالات الداخلية الواردة
194	-	9	14	151	1	8	10	466	مجموع الأخطاء A
	-	54	140		3	48	100		مجموع نقاط تقويم الاخطاء [مجموع الأخطاء A×مستوى تقويم الخطأ (كبير 10، متوسط 6، صغير 3)] B
466	12	114	340	466	12	114	340	466	الحد الأقصى للأخطاء (عدم تلبية أية متطلبات) C
-	%0	%47	%41	-	%25	%42	%29	%100	نسبة تقويم الأخطاء إلى الحد الأقصى $100 \times (C \div B)$

يتضمن الجدول (4) وصفا ملخصا لتقويم الفروع عينة البحث، فضلا عن مستوى التقويم الكلي وإجمالي الخطأ في حال عدم تلبية جميع المتطلبات، ونسبة الخطأ المكتشف الى اجمالي الخطأ في حال عدم تلبية جميع المتطلبات × 100%، بحيث انه كلما انخفضت النسبة دلّ ذلك على ان الفرع أكثر التزاماً بتوفير المتطلبات.وقد بينت الفقرة الاولى المتمثلة بتدقيق الخزينة للفرع الأول (علسبيل التوضيح)، أن إجمالي مجموع الخطأ نتيجة عدم توافر بعض المتطلبات 38 درجة ونسبة مقدارها 40%. اما الفرع الثاني فكان إجمالي مجموع الخطأ نتيجة عدم توافر بعض المتطلبات 44

جدول (4) خلاصة نتائج التقويم الكلي للفرعين

عمليات التدقيق الداخلي للأنشطة المصرفية	الفرع الأول مستوى التقويم الكلي	الفرع الثاني مستوى التقويم الكلي	اجمالي الخطأ على مجموع المتطلبات $\%100 \times$	الفرع الثاني مستوى التقويم الكلي	اجمالي الخطأ على مجموع المتطلبات $\%100 \times$
أولاً: تدقيق الخزينة	38	44	40	94	47
ثانياً : المقاصة بأنواعها	16	26	24	66	39
ثالث: إصدار انواع الصكوك وطلب دفتر الصكوك	30	30	45	66	45
رابعاً: الموجودات الثابتة	3	6	20	15	40
خامساً: الأمن	6	16	12	52	31
سادساً: مراجعة ملفات الزبون	10	20	34	29	69
سابعاً: الإيرادات والمصروفات	26	20	68	38	52
ثامناً: الحوالات الخارجية الواردة	10	10	28	36	28
تاسعاً: الحوالات الخارجية الصادرة	6	12	14	42	29
عاشراً : الحوالات الداخلية الواردة	6	10	21	28	36
المجموع	151	194			

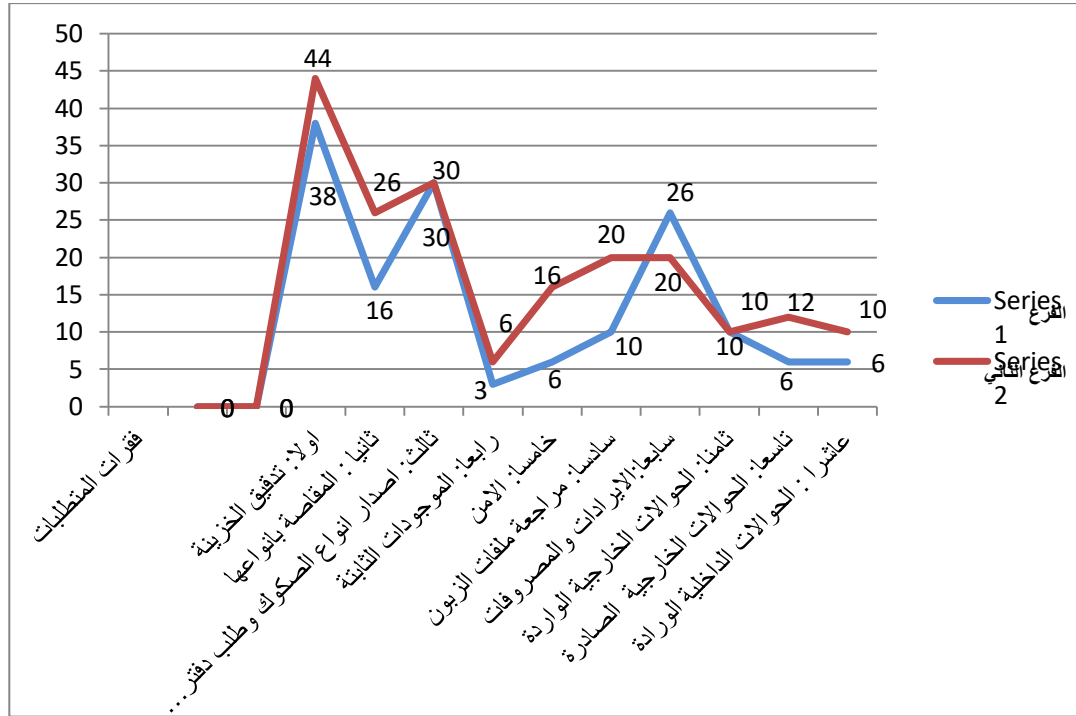
درجة وبنسبة مقدارها 47%، ويسري الأسلوب نفسه بالنسبة لتحليل بقية الفقرات.

يمكن الاستفادة من أسلوب التقويم هذا في إجراء مقارنات مابين الفروع على أساس نتائج تقويمها. في ضوء النتائج المبيّنة في جدول (4) خلاصة نتائج التقويم الكلي للفرعين عينة البحث، رُسم مخطط بياني يقارن مابين نتائج التقويم، وكما هو موضح بالشكل (2). يُظهر هذا المخطط أن الفرع الأول أفضل نسبياً بالمقارنة مع الثاني من حيث الأخطاء بإعتبار أن خطوطه البيانية أدنى بإستثناء ما يتعلق بالمتطلب السابع (الإيرادات والمصروفات) إذ انها كانت أعلى، وهو يتساوى مع الفرع الثاني بالنسبة لكل من المتطلب الثالث (إصدار انواع الصكوك وطلب دفتر الصكوك)، والمتطلب الثامن (الحوالات الخارجية الواردة).

في ضوء نتائج التحليل يمكن القول أنه تم إثبات فرضية البحث التي نصها:

”يُعد التدقيق الداخلي أحد المقومات الأساسية في حوكمة الشركات مما يستلزم تطوير ورفع كفاءة مستوى أداءه المهني، وبما يوفر دعماً أساسياً لأطراف رئيسة معنية بالحوكمة متمثلة بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمصدق الخارجي.“

شكل (2) تخطيط بياني مقارنة لنتائج تقييم فرعي المصرف



6. الإستنتاجات والتوصيات

يمكن تحديد ما توصل إليه البحث من إستنتاجات وتوصيات بالآتي:

6-1 الاستنتاجات

- 1- إن توسيع نشاط التدقيق الداخلي ليشمل تقييم وتحسين إدارة الخطر، والرقابة والحوكمة، قد جعل نطاق مهام التدقيق الداخلي يمتد ليتضمن الخدمات الاستشارية الى جانب خدمات التأكيد التي تعمل على توفير تقييم مستقل لإدارة الخطر والتقدير والفحص وبما يدعم نظام حوكمة الشركات.
- 2- عززت المتطلبات التي فرضها كل من قانون (Sarbanes Oxley (SOX، ومعياري التدقيق الدولي 2110 الخاص بالتدقيق الداخلي، من أهمية التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات.
- 3- تعد العلاقة ما بين التدقيق الداخلي من جهة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، علاقة ذات تأثير متبادل إذ كلما عمل مجلس الإدارة على توفير بيئة مناسبة لعمل التدقيق الداخلي، كلما تمكن هذا الأخير من تعزيز علاقته باطراف الحوكمة.
- 4- في ضوء الدراسة الميدانية التي أنجزتها الباحثة على مصارف عراقية، تعتقد بإمكانية وضع تقديرات من قبل المدقق الداخلي باستعمال مصفوفة تقدير الاخطاء المرتكبة، حيث طبقت على فرعين من فروع أحد

المصارف لعشر فقرات تمثلت بالآتي: تدقيق الخزينة، والمقاصة بانواعها، وإصدار الصكوك بانواعها وطلب دفاتر الصكوك، والموجودات الثابتة، والأمن، ومراجعة ملفات الزبائن، والإيرادات والمصروفات، والحوالات الخارجية الواردة، والحوالات الخارجية الصادرة، والحوالات الداخلية الواردة. فضلاً عن إعتقاد الباحثة بوجود إمكانية لتعميمها على أنشطة أية وحدة إقتصادية.

5- تبين من خلال التطبيق الميداني لبرنامج التدقيق الداخلي الخاص بتقويم فرعين من فروع المصرف كعينة للبحث، إمكانية وضع تقديرات للأخطاء فضلاً عن توضيح طبيعة الأخطاء المرتكبة. وكانت نتائج التقويم كما هي ملخصة بالجدول (4)، إذ يساعد هذا المنهج في تقويم الأداء وعقد المقارنات وترتيب وحدات النشاط (الفروع) حسب نقاط التقويم المستخرجة وحسبما عرضت تفصيلاً في الجدول (3) والشكل (2).

6- يستلزم تعزيز فعالية متطلبات حوكمة المصرف توافر نظام كفاء للتقارير يضمن توصيل نتائج التقويم المتحققة من قبل التدقيق الداخلي إلى أطراف حوكمة أنشطة المصرف. تشمل هذه الأطراف بدرجة أساسية مجلس إدارة المصرف ولجنة التدقيق فيه والأطراف الأخرى ذات المصلحة كالمساهمين فضلاً عن المدقق الخارجي.

2-6 التوصيات

1- تطوير ملاك التدقيق الداخلي بما يُمكنه من أداء الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد على وفق معايير التدقيق الدولية الموضوعية وبخاصة معيار التدقيق الداخلي الدولي 2110، لغرض توفير تقويم مستقل لإدارة الخطر والتقدير والفحص وبما يدعم نظام الحوكمة ويقدم معلومات مفيدة لأطراف الحوكمة ممثلة بمجلس إدارة المصرف ولجنة التدقيق فيه والأطراف ذات المصلحة والمدقق الخارجي.

2- توفير بيئة مناسبة لعمل التدقيق الداخلي عن طريق منح صلاحيات مناسبة، وبما يعزز من علاقة التدقيق الداخلي بأطراف الحوكمة نظراً لإعتماد هذه الأطراف على معلومات تقارير التدقيق الداخلي.

3- توصي الباحثة باعتماد المنهج الموضوع للتعامل مع تقديرات المدقق الداخلي لمستوى الأخطاء بعد أن أظهر المنهج إمكانية وضع تقديرات من قبل المدقق الداخلي باستعمال مصفوفة تقدير الأخطاء المرتكبة من خلال التطبيق على فرعين من فروع أحد المصارف لعشر فقرات أنشطة أساسية تمثلت بالآتي: تدقيق الخزينة، والمقاصة، وإصدار الصكوك ودفاتر الصكوك، والموجودات الثابتة، والأمن، ومراجعة ملفات الزبائن، والإيرادات والمصروفات، والحوالات الخارجية الواردة، والحوالات الخارجية الصادرة، والحوالات الداخلية الواردة، مع تعميم منهج التقويم على أنشطة أية وحدة إقتصادية.

4- متابعة تصحيح الأخطاء المكتشفة نتيجة التقويم من قبل أطراف الحوكمة لأن ضعف المتابعة يضعف تأثير الحوكمة وينعكس سلباً على أهداف الوحدة، وأن تركيز المتابعة على الأخطاء بحسب تسلسل تصنيفها على وفق ما حدده المنهج المعروض في البحث.

5- الاستفادة من المنهج المقترح في المقارنة ما بين أداء الفروع لتحديد الجيدة منها والأخرى المتلكئة، مع إستغلال إمكانات عرض الأداء بيانياً لغرض لفت إنتباه أطراف الحوكمة للنتائج.

6- توصي الباحثة بالإهتمام بتطوير نظام كفاء للتقارير يضمن توصيل نتائج التقييم من قبل التدقيق الداخلي إلى أطراف حوكمة أنشطة المصرف، وذلك بالاستفادة من تقنيات توثيق التقارير ومنها مخططات التدفق المستندي للتقارير وكما مبين في البحث.

7. المصادر

7.1 المصادر العربية:

أ- التقارير والتعليمات الرسمية

1. تقارير الرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث للعام 2013- 2014

2. سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي المطبقة للعام 2013- 2014

ب- الكتب:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2010)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتدقيق وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (الجزء الأول).

2. موسكوف ، ستيفن أ. ، ومارك ج. سيمكن ، (2002) ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، ترجمة: أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر.

3. شحاته، السيد شحاته، (2014)، المراجعة المتكاملة-مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

2-7 المصادر الأجنبية:

A. Books

4. Boynton, William C., Raymond N. Johnson, and Walter G. Kell, (2001), **Modern Auditing**, John Wiley & Sons, Inc., (7thed.).
5. Hayes, Rick, Roger Dasson, Arnold Schilder, and Philip Wallage, (2005), **Principles of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing**, Prentice-Hall, (2nd edition).
6. Lander, Guy P., (2004), **What Is Sarbanes-Oxley?**, McGraw-Hill.
7. Messier Jr., William F., Steven M. Clover, and Douglas F. Prawitt, (2008), **Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach**, McGraw-Hill Companies, Inc., (5th edition).
8. Moeller Robert R., 2005, Brink's Modern Internal Auditing, John Wiley, (2nd edition)
9. Rittenberg, Larry E., and Bradley J. Schwieger, (2001), **Auditing: Concepts for A Changing Environment**, Harcourt, Inc., (3rd ed.).
10. Romney, Marshall, and Paul Steinbart, (2006), **Accounting Information Systems**, Pearson Education, Inc., (10th ed.).

B.Periodicals

11. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1987), " The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements"
<http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-00322.pdf>
12. Burnaby, P. , Klein, L. (2000), "Internal auditors' changing roles", Internal Auditing Vol. 15, May/June, pp. 15-24.
13. Cattrysse, Jan, 2005, Reflections on corporate governance and role of the internal auditor, Master of Internal Auditing Roularta Media Group
14. Congress, PUBLIC LAW 107-204—JULY 30, 2002
<https://www.sec.gov/about/laws/soa2002.pdf>
15. Diamond, Jack, 2002, **The role of internal audit in government financial management: An international perspective**, international monetary fund
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp0294.pdf>
16. Engle, T.J. (1999), "Managing external auditor relationships", The Internal Auditor, August, pp. 65-9.
17. Gina Oghogho, Raph Adeghe, Omimi-Ejoor Osaretin Kingsley, 2014, Internal Control as A Potential Instrument for Corporate Governance Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. Volume 2, Issue 6 (Feb. 2014), PP 66-70
18. Karagiorgos, Theofanis, George Drogas, Evaggelos Gotzamanis , Ioannis Tampakoudis, 2010, Internal auditing as an effective tool for corporate governance, Journal of business management, Vol.2, no.1, January-June 2010, International Science Press
19. Morrill Cameron, Janet Morrill, 2003, **Internal auditors and the external audit: a transaction cost perspective**, Managerial Auditing Journal Volume 18, Number 6/7, Dispelling the Enron blues
20. Radu Maria, Corporate governance, internal and environmental audit- The performance tools in Romanian companies. Accounting and Management Information Systems Vol. 11, No. 1, pp. 112-130, 2012
21. Silva Kenneth D', Jeffrey Ridley, 2007, Internal auditing's international contribution to governance, Int. J. Business Governance and Ethics, Vol. 3, No. 2, 2007.

ملحق البحث - جدول (1 - م) فقرات متطلبات تدقيق الفرعين عينة البحث

الجهات المستفيدة من تقارير نتائج التقييم	ملاحظات وتحسينات مقترحة	التطبيق مطبق √ غير مطبق ×	تصنيف طاعدم توفير المتطلب	المتطلب مجال التدقيق	
		الفرع الأول الفرع الثاني			
				تدقيق الخزينة	أولا
الادارة ولجنة التدقيق	موجود ولكن لا يُحَدَّث باستمرار	×	√	كبير	1
الادارة والتدقيق الخارجي		√	√	كبير	2
الادارة		√	×	كبير	3
الادارة	وفيما يخص دفاتر الصكوك المرمزة تم تطبيق سجل موجود الخزنة من دفاتر الصكوك المرمزة مع العدد الفعلي لدفاتر الصكوك المرمزة.	√	√	كبير	4
الادارة ولجنة التدقيق	يوجد جهاز انذار لدى كل امين صندوق ومدير الفرع مربوطة بجهة خارجية، تم فحصه اثناء تواجد التدقيق الداخلي بالفرع.	√	×	كبير	5
الادارة	يوصى بفحص اجهزة الانذار دورياً	×	√	متوسط	6
الادارة		×	√	كبير	7
الادارة ولجنة التدقيق		√	√	كبير	8
الادارة والتدقيق الخارجي		×	×	متوسط	9
الادارة ولجنة التدقيق والمصدق الخارجي	لم ينظم الفرع السجل الخاص بمصادر العملة المزيفة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والمبلغة الى جميع فروع المصرف	×	×	متوسط	10
الادارة ولجنة التدقيق		×	×	متوسط	11
		44	38	مجموع درجات التقييم السلبي للفقرة	

ثانياً	المقاصة بانواعها:				
12	الاطلاع على سجل المقاصة الصادرة والموجودة لدى معتمد الفرع (من حيث الاتي: التنظيم وتسجيل الصكوك المرسلة الى شعبة المقاصة في الادارة العامة).	كبير	x	x	الادارة والتدقيق الخارجي اعادة تنظيمه واستحصال توقيع موظف المقاصة في الفرع الرئيس عند تسلمه لصك مقاصة مرسل من أي فرع لغرض التحصيل
13	الاطلاع على سجل صادر ووارد المقاصة الموجود لدى شعبة الجاري	كبير	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي وجود عدة نسخ للسجل الواحد وكل نسخة تغطي فترة محددة. نوصي تنظيم سجل واحد للمقاصة الصادرة واخر للمقاصة الواردة يغطي مدة كاملة (سنة).
14	جميع الصكوك مرتبة وموقعة ومختومة بتظهير المصرف المرسل	كبير	√	x	الادارة والتدقيق الخارجي
15	توقيع الزبون مطابق لنموذج توقيعه بالنسبة للصكوك المسحوبة على المصرف.	كبير	√	√	الادارة
16	مجموع مبالغ الصكوك يساوي مجموع الاشعار المرسل من الفرع	كبير	√	√	الادارة ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي
17	يوثق موظفو الحسابات الجارية عملهم باستعمال القيود واستمارات ايداع الصكوك واستمارات الارسال.	كبير	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
18	استحصال عمولة صكوك المقاصة الصادرة.	متوسط	x	x	الادارة عدم استحصال العمولة المذكورة. التوصية بدقة العمل وعدم تكرار ذلك واستحصال العمولة من حساب الزبون.
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		16	26	

ثالثاً	اصدار انواع الصكوك وطلب دفتر الصكوك.				
19	تدقيق سجل تسليم دفاتر الصكوك والتوفير الى الزبائن.	كبير	√	×	السجل منظم بشكل جيد. لم يكن موجود النسخة السابقة من السجل. نوصي بالاتصال بموظف السابق من اجل معرفه مكان السجل ، كونه سجل مهم
20	الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الاموال لتسوية معاملات تتجاوز 10 الف دولار حسب تعليمات البنك المركزي.	كبير	√	√	الادارة ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي
21	اعداد ملف طلب الصكوك المقدمة من قبل الزبائن	كبير	×	√	الادارة
22	الاطلاع على ملف لطلبات الفرع للحوالات (الصكوك بانواعها) وإشعارات الادارة العامة، فضلا عن الاحتفاظ بكشف للصكوك والمستندات غير المستعملة الموجودة في الغرفة الحصينة .	كبير	×	×	الادارة
23	الحصول على كشوفات للحسابات الموقوفة، ومطابقتها مع ارصدة الحسابات في سجل الأستاذ.	كبير	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
24	الاطلاع على سجل الحسابات غير المتحركة.	كبير	×	×	الادارة
25	تنظيم استمارة قائمة تدقيق حسابات العمل اليومي للفرع والتوقيع عليها من قبل الموظفين.	متوسط	√	√	الادارة والمدقق الخارجي
	مجموع درجات التقويم السلي للفقرة		30	30	

رابعاً	الموجودات الثابتة				
26	يتم الحصول على جدول مفصل بالموجودات الثابتة كما في تاريخ التدقيق، مبينا رصيد الموجودات ومطابقته مع الرصيد في سجل الأستاذ.	متوسط	√	x	الادارة والتدقيق الخارجي
27	التأكد من نسبة الاندثار وفيما اذا كانت منطقية مقارنة بالعمر الافتراضي للموجود.	صغير	√	√	التدقيق الخارجي
28	معدلات الاندثار مطابقة لمعدلات الاندثار الموضوعة من القسم المالي.	صغير	√	√	التدقيق الخارجي
29	فتح سجل للسيطرة المخزنية " سجل السيطرة المخزنية " لقيد الاثاث الذي يتم شراؤه من قبل الفرع وتقل قيمته عن 80 ألف دينار.	صغير	x	√	الادارة والتدقيق الخارجي
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		3	6	
خامساً	الامن:				
30	وجود نظام اضاءة كافٍ داخل وخارج فروع المصرف.	متوسط	√	√	الادارة
31	التأكد من إجراءات حفظ العملة والمستندات الهامة وفتح وغلق الغرفة الحصينة.	كبير	√	√	الادارة ولجنة التدقيق اساليب حفظ العملة والمستندات الهامة وفتح وغلق الغرفة الحصينة جيدة. لوحظ ان مدخل الغرفة الحصينة يحتاج الى ترميم
32	وجود ابواب حديد مشبكة ومحصنة باقفال امام الباب الرئيسي.	كبير	√	√	الادارة
33	وجود جهاز انذار لدى كل امين صندوق ومدير فرع متصل بجهة خارجية.	كبير	√	x	الادارة تم الفحص اثناء الزيارة، وتبين انها تحتاج الى ادامة
34	لدى الفرع مطافئ حريق غير منتهية الصلاحية.	كبير	√	√	الادارة موضوعة في الاماكن المناسبة، وهي تحتاج الصيانة
35	تحديث البيانات في سجل المطافئ الحريق.	متوسط	x	x	الادارة
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		6	16	

سادساً	مراجعة ملفات الزبائن				
36	نسبة الحسابات المفتوحة بالعمليتين المحلية والاجنبية.	صغير	√	√	الادارة
37	تدقيق وجود ميزانية حديثة للشركات التي تفتح حسابات لدى الفرع.	متوسط	√	√	الادارة
38	وجود استمارة فتح حساب للزبون تحتوي على بيانات خاصة به، محضر اجتماع الهيئة العامة وعقد التأسيس.	كبير	√	×	الادارة ولجنة التدقيق
39	توقيع بطاقة نموذج توقيع الزبون واستمارة شروط فتح الحساب من قبل مدير الفرع، محضر اجتماع الهيئة العامة وعقد التأسيس للشركة.	كبير	×	×	الادارة ولجنة التدقيق
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		10	20	
سابعاً	الايرادات والمصروفات:				
40	يحتفظ الفرع بجدول المصروفات الشهرية وكانت الارصدة مطابقة.	متوسط	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
41	يحتفظ الفرع بكشف للايرادات محفوظ في ملف خاص في الحاسبة مع ميزان المراجعة يحفظ نهاية كل شهر.	متوسط	×	√	الادارة
42	معظم معاملات الايرادات والمصروفات منسجمة مع التعليمات.	متوسط	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
43	التأكد من ان الرقم السري Password والـ ID لكل مستخدم غير معروف للموظفين الاخرين.	كبير	×	×	الادارة
44	فتح سجل خاص بالمدقق الداخلي في الفرع في حال وجود اخطاء.	كبير	×	×	الادارة ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		26	20	

ثامنا	الحوالات الخارجية الواردة:				
45	رصيد الحوالات الخارجية الواردة يتم مطابقتها مع رصيد الحساب في ميزان المراجعة	كبير	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
46	الاطلاع على سجل الحوالات الخارجية الواردة.	متوسط	√	√	الادارة والتدقيق والتدقيق الخارجي
47	تدقيق عينات من الحوالات الخارجية الواردة.	كبير	x	x	الادارة والتدقيق الخارجي
48	يتم سحب كشف مع كل حوالة يبين فيه مبلغ الحوالة ويختتم ويوقع من قبل الموظف المختص.	كبير	√	√	الادارة
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		10	10	
تاسعا	الحوالات الخارجية الصادرة:				
49	يتم التأكد من رصيد الحوالات الخارجية الصادرة ومطابقتها مع الرصيد في ميزان المراجعة.	كبير	√	√	الادارة والتدقيق الخارجي
50	يتم الاطلاع على سجل الحوالات الخارجية الصادرة وكان منظما ويحتوي كافة الحقوق المطلوبة.	متوسط	x	x	الادارة
51	يقوم الزبون بملء استمارة التحويل.	كبير	√	√	الادارة
52	تم التأكد من صحة القيود واحتساب العمولة من خلال تدقيق عينات من الحوالات الصادرة ويقوم الفرع بسحب كشف يبين مبلغ الحوالة ويختتم ويوقع من قبل الموظف المختص ومدير الفرع.	متوسط	x		الادارة والتدقيق الخارجي
53	قيد مبلغ الحوالة والعمولة على حساب الزبون ولا يُحوّل المبلغ مالم يمتلك الزبون حساباً في المصرف.	كبير	√	√	الادارة
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		12	6	

عاشر ١	الحوالات الداخلية الواردة:				
54	يتم التأكد من رصيد الحوالات الداخلية الواردة ومطابقتها مع الرصيد في ميزان المراجعة.	كبير	√	x	الإدارة والتدقيق الخارجي
55	يتم الاطلاع على سجل الحوالات الداخلية الواردة وكان منظماً ويحتوي كافة الحقول المطلوبة.	متوسط	√	√	الإدارة
56	يرفق الفرع نسخة من الأشعار مع مستند الحوالة في ملف مستندات العمل اليومي.	متوسط	√	√	الإدارة ولجنة التدقيق
57	التأكد من صحة القيود واحتساب العمولة بتدقيق عينات للحوالات الواردة مع سحب الفرع كشفاً بمبلغ الحوالة وختمه وتوقيعه من الموظف المختص ومدير الفرع.	متوسط	x	√	الإدارة والتدقيق الخارجي
	مجموع درجات التقويم السلبي للفقرة		6	10	

